يسرنا أن نفتح هذه الزاوية في ملحق التوعية القضائية لاستعراض ما تقوم به الإدارة العامة لتقنية المعلومات من تحديثات تطويرية تقنية لأعمال وزارة العدل والإدارات التابعة لها والأنظمة الشاملة الأخرى في أعمال المحاكم وكتابات العدل

هندسة إجراءات المحاكم وكتابات العدل

اهتمت وزارة العدل بتسهيل واختصار الإجراءات مع إحكامها، وتوفير أفضل الخدمات للمتعاملين مع الوزارة بأسلوب عصري؛ ويتم ذلك عبر عملية إعادة هندسة الإجراءات من خلال تشكيل فريقين مفرَّغين لهذا العمل بإشراف خبير في إعادة هندسة الإجراءات:

أ - الفريق الأول: مسؤول عن هندسة إجراءات المحاكم وقضاء التنفيذ بمختلف درجاتها واختصاصاتها النوعية، وشارك في هذا الفريق عدد من القضاة المختصين وفقاً لنوع الإجراء، وقد انتهى هذا الفريق من توثيق إجراءات المحاكم العامة، والمحاكم الجزائية، وقضاء الحجز والتنفيذ.

ب - الفريق الثاني: مسؤول عن هندسة إجراءات كتابات العدل وشارك في هذا الفريق عدد من كتاب العدل، وقد انتهى من جميع مهامه، كما تم تطبيقها في جميع كتابات العدل الثانية والمدمجة وبعض كتابات العدل الأولى بعد إتمام تحويلها إلى إجراءات إلكترونية.

توفير أنظمة إدارة المباني BMS

قامت الإدارة العامة لتقنية المعلومات بربط بعض المباني التابعة لها بنظام إدارة المباني BMS ليستطيع المهندسون المختصون التحكم بإدارة وصيانة الأجهزة الميكانيكية في مباني الوزارة المختلفة على سبيل المثال: «التكييف والمصاعد والإنارة» بشكل مركزي عن طريق شبكة الحاسب الآلي.

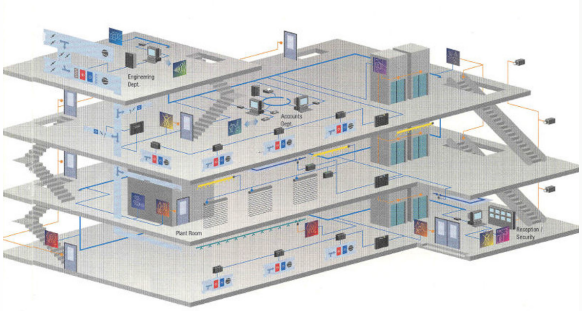

هندسة إجراءات المحاكم وقضاء التنفيذ

تأتي إعادة هندسة إجراءات المحاكم الشرعية وقضاء التنفيذ من أولويات مشروع تطوير مرفق القضاء وتم عملها وفقاً لنظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية ومشروع نظام التنفيذ، حيث مر المشروع بمراحل ثلاث أساسية وهي:

١- مرحلة التوثيق والفهم وجمع المعلومات.

٢- مرحلة التحليل.

٣- مرحلة إعادة التصميم وإعداد الإجراءات والنماذج المقترحة.

المرحلة الأولى:

وهي مرحلة التوثيق والفهم وجمع المعلومات، وتعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الأساسية لهذا المشروع الذي من خلاله يتم بناء جميع الإجراءات والنماذج المقترحة بشكل صحيح.

المرحلة الثانية:

تم عمل جدول لمقارنة تلك الإجراءات بين المحاكم التي تم زيارتها لتحليلها، وتحديد نقاط القوة والأخذ بها، ونقاط الضعف ومعالجتها.

المرحلة الثالثة:

تم الخروج بعدة إجراءات، ونماذج مقترحة للمرحلة الأخيرة وهي مرحلة إعادة التصميم للإجراءات والنماذج المقترحة، والتي تمت بمشاركة أصحاب الفضيلة القضاة مع فريق عمل هندسة الإجراءات، وقد تم خلال هذه المرحلة مناقشة تلك الإجراءات ووضع الاقتراحات والحلول للإجراءات الجديدة، والاتفاق عليها، ووضع النماذج الخاصة بها، وتم أيضاً الاستقراء للأنظمة المتعلقة بها ومطابقتها للإجراءات، والنماذج التي وضعت.

وحيث إن الهدف من هذه الهندسة هو اختصار الإجراءات وضبطها وإيجاد آلية موحدة ليتم العمل بها في جميع المحاكم بالمملكة، تماشياً مع التعاملات الإلكترونية لدى الجهات الحكومية، وتنفيذاً لأمر خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، تم الانتهاء من هندسة إجراءات ونماذج المحاكم الشرعية وقضاء التنفيذ وتم الاتفاق في هذه المرحلة على إجراءات ونماذج المحاكم الشرعية وقضاء التنفيذ وتم الاتفاق في هذه المرحلة على إجراءات ونماذج جديدة في كلا المشروعين:

حيث بلغ إجراءات قضاء التنفيذ (١٨) إجراءاً و(٥٤) نموذجاً.

وبلغت إجراءات المحاكم الشرعية (٩١) إجراءاً و(١١٤) نموذجاً.

والإدارة العامة لتقنية المعلومات تنتظر صدور الموافقة السامية لهذه الأنظمة لتأتي المرحلة الأخيرة لهذا المشروع وهي مرحلة التنفيذ تمهيداً لتحويلها إلى إجراءات إلكترونية لا يمكن اختراقها، وتحويل جميع الصيغ والخطابات إلى صيغ إلكترونية لاستخدامها في المحاكم وكذلك توحيد نماذج أوراق التبليغ القضائية، ومذكرات الدعوى والإحضار المستخدمة في المحاكم وتعميم النماذج الموحدة على المحاكم للإلتزام بها مستقبلاً.

هندسة إجراءات كتابات العدل

قامت الوزارة بتشكيل فريق متخصص من استشاريي هندسة الإجراءات وكُتّاب العدل، بدراسة إعادة هندسة إجراءات كتابات العدل بشقيها كتابة العدل الأولى والمعنية بتوثيق مبايعات العقارات، وكتابة العدل الثانية والمعنية بتوثيق الوكالات والعقود وبناءً على ما تكون لدى الفريق المكلف من معلومات قام بتحليل كافة الإجراءات وهندستها واختصار خطوات العمل وكتابتها، تمهيداً لتحويلها عن طريق برامج إلكترونية لا يمكن اختراقها إلى صيغ إلكترونية. وتسعى الوزارة لربط هذه الخدمات الإلكترونية ببعضها بما يمكن جميع كتابات العدل من الحصول على المعلومة المطلوبة لخدمة المراجع بشكل أسرع، ودون حاجة المراجع إلى الانتقال إلى كتابات العدل في المناطق الأخرى وقد تم بالفعل تطبيق هذه البرامج بجميع كتابات العدل الثانية والمدمجة وبعض كتابات العدل الأولى.

هندسة إجراءات التسجيل العيني للعقار

مع الأخذ في الاعتبار المعلومات المنوه عنها عن جهد الوزارة في تطبيق نظام التسجيل العيني للعقار، فإن الوزارة تقوم بجهود ذاتية لتوثيق ودراسة إجراءات عمل التسجيل العيني للعقار المطبق في بعض المحافظات ودراسة الثغرات الموجودة في النظام الإلكتروني الحالي وتم عقد اجتماعات مع مسؤولي وزارة الشؤون البلدية والقروية المختصين في أعمال المسح والتحرير لمحاولة بناء نظام إلكتروني يدعم أعمال الوزارتين في مهمة تطبيق نظام التسجيل العيني للعقار.

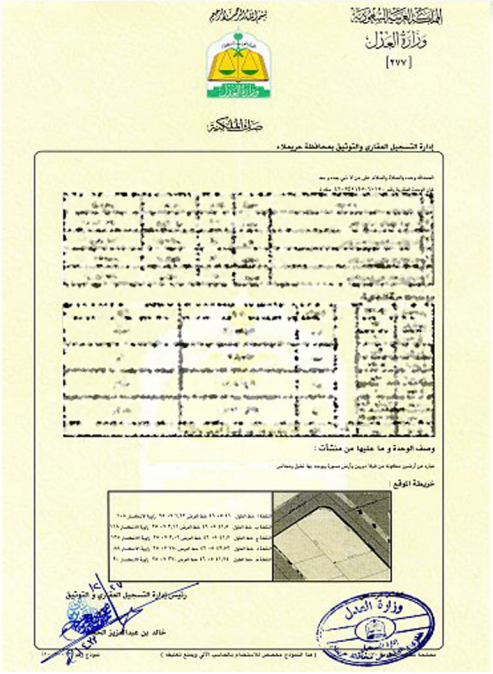

تجهيز نظام مراقبة الفيديو والكاميرات

أنشئت وزارة العدل شبكة مراقبة مترابطة بمركز رئيسي واحد يشمل جميع المرافق التابعة لها.

من خلال تركيبها عدد (٨٠٠) كاميرا مزودة بتقنية برتوكول الإنترنت إذ تم تشغيل نظام المراقبة بـ (٦٣) موقع يتم إدارتها مركزياً، كما قامت بتوفير جميع الأنظمة المرتبطة بالكاميرات من برامج إدارة وأنظمة تخزين وغيرها؛ ليتمكن أفراد الأمن في المركز من مراقبة كاميرات المواقع ومراجعة التسجيلات بسهولة.

فنظام إدارة المراقبة بالفيديو مرتبط بعدد من تطبيقات العرض والتخزين وإدارة التسجيل الحقيقي للكاميرات باستخدام الشبكة، ويتفاعل هذا النظام مع التنبيهات من الأنظمة الخارجية، ويتصرف بناءً على التنبيهات المتكاملة مع نظام الاتصالات والطوارئ. ويوفر نظام المراقبة القدرة على التحكم بالكاميرات عن بُعد (تحريك الكاميرا، التصغير، والتكبير) ليساعد أفراد الأمن من مراقبة جميع المواقع التابعة للوزارة في مختلف مناطق المملكة على مدار ٢٤ ساعة.

تجهيز بيئة اجتماعات الفيديو الشبكية

تم تجهيز عدد من الصالات في بعض الجهات التابعة للوزارة بشاشات كبيرة مع ميكروفونات وكاميرات مدمجة مع ملحقاتها لتفعيل اجتماعات الفيديو بصورة متكاملة حسب المواصفات المعتمدة عالمياً. وقد تم ربط هذه الصالات مع بعضها البعض بسهولة تامة بشكل يتوافق مع أنظمة الهواتف الشبكية حيث يتم بدء وإنهاء اجتماعات الفيديو باستخدام الهاتف الشبكي ويستطيع أصحاب الفضيلة القضاة وكُتاب العدل ومسؤولي الوزارة من إجراء اجتماعات مرئية في أي وقت مما يختزل الوقت وينهي مشكلة البعد المكاني في وقت واحد.

توفير أنظمة الهاتف الشبكي المركزية لـ ٢٣٠٠٠ موظف

يعد تجهيز بنية تحتية حديثة للاتصالات ما بين منسوبي الوزارة في جميع المواقع ضمن أهم أهداف الوزارة، وتحقيقاً لذلك الهدف المنشود تم تركيب أجهزة الهاتف الشبكي بديوان الوزارة والجهات التابعة لها لخدمة جميع الموظفين الذين يزيد عددهم حالياً عن (٢٣٠٠٠) موظف من خلال بيئة الهاتف الشبكي والتواصل الموحد.

يمتاز هذا النظام المتطوّر بأنه يسمح بإجراء المكالمات (الصوتية والفديوية) بين منسوبي الوزارة بشكل سهل يعمل كسنترال داخلي لجميع جهات الوزارة باستخدام أجهزة هواتف مزودة بشاشة عرض للاتصال المرئي (فيديو).

وتقدم هذه الهواتف العديد من التطبيقات مثل دليل هاتف متطور يعرض معلومات مفصلة عن كل موظف وخدمة إرسال الرسائل النصية والصوتية مع إمكانية الوصول للبريد الإلكتروني، كما تعرض أهم الأخبار (أوقات الصلاة - أحوال الطقس..إلخ).

إعداد مركز التواصل الشبكي

وهو مركز لاستقبال المكالمات والبلاغات الواردة من جميع الجهات التابعة للوزارة ويدعم استقبال المكالمات بشكل مركزي IVR وهو عالي الاعتمادية ليتمكن فريق متخصص من الإجابة على مكالمات المستفيدين ويتم معالجتها حسب الاختصاص.

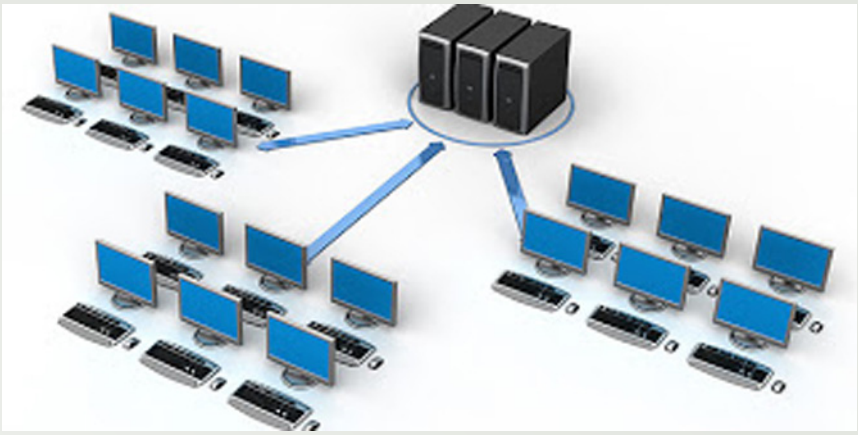

تجهيز شبكة الحاسب الآلي بالمواقع

تم تجهيز البنية التحتية لشبكة الحاسب الآلي لأكثر من (٤٠٠) موقع ما بين محاكم وكتابات عدل وفروع بكافة التجهيزات التقنية الحديثة وهي: تمديد شبكة حاسب آلي داخلية لكل مبنى وتركيب أجهزة الشبكة والربط وتشغيل أنظمة تزويد الكهرباء الغير منقطعة UPS ، وتركيب أجهزة خاصة بتأمين تدفق البيانات على الشبكة والتصدي لجميع البرامج والهجمات الخبيثة، ودعم البنية التحتية بأنظمة توزيع الأحمال التي تضمن استمرارية الاتصال وتقوم باكتشاف الأخطاء على مستوى الشبكة أو على مستوى النظام والعتاد وتحديد المخاطر والاحتياجات وكشف الثغرات الأمنية من خلال برامج مراقبة تتيح ميزة الإنذار عن طريق رسائل نصية بالإضافة إلى إرسال بريد إلكتروني إلى مسؤول الأمن أو النظام لتنفيذ الإجراءات اللازمة للكشف عن المشكلة ومعالجتها.

توفير الكهرباء والتبريد

تم إنشاء غرفة كهرباء مستقلة لتغذية مركز المعلومات بالطاقة الكهربائية بالإضافة إلى وجود مولدات كهربائية احتياطية لحالات الطوارئ، وتركيب معدات تبريد تعمل باستخدام الطاقة المزدوجة حيث يتم التبريد باستخدام الماء.